

نظام الآثار

١٣٩٢ هـ

الرقم - ٢٦/٠٢

التاريخ - ١٣٩٢/١/٢٣ هـ

بمعون اللتعالى

نحن ميميل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٢٢/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٤) وتاريخ ١٣٩٢/٦/٨ هـ .

رسمها هوآت :-

اولا - الموافقة على نظام الآثار بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانيا - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف

تنفيذ مرسومنا هذا ،،،



قرار- رقم ٥٢٤ و تاريخ — خ

ان مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على مشروع نظام الآثار .

وبعد الاطلاع على توصية لجنة الانظمة رقم (٥١) وتاريخ ١٢/٧/١٣٨٧هـ . . .

وبعد الاطلاع على خطاب معالي وزير المعارف بالنيابة رقم ٢/٤/٧/١٩٢٢/٢ وتاريخ ١٢/٦/١٩٢٢ هـ
العرفق ..

يقدر ما يأتي

أولاً الموافقة على مشروع نظام الآثار بالصيغة المرافقة لهذا . .

(ثانياً) وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .

ثالثاً) عدم الموافقة على إجراء أي أبحاث أو تنقيب عن الآثار في المنطقة الشمالية الغربية للمملكة وفي منطقة نجران أيضاً وإن تمتع في الظروف الراهنة زيارة الأجانب للآثار الموجودة هناك سواءً أكانوا من الأفراد العاديين أم من المتخصصين ، وفي أجزاء المملكة الأخرى مجال متسع لرأعي دراسة الآثار والتنقيب عنها . .

أما بالنسبة لزيارة الأجانب لمناطق الآثار الأخرى في السلطنة فلا تتم زيارة الأجانب لجميع الأماكن في جميع مناطق السلطنة الآن طريق وزارة الداخلية على أن تحال الطلبات الخاصة بزيارة الآثار لوزارة المعارف بعد موافقتها وكذلك ما يخص الوزارات الأخرى كل في حقله لتتسكن هذه الوزارة أو تلك من يعث مرافق من قبلها .

ولعاند کر حبرور * *****

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام الآثار

تصريفات وأحكام عامة

الفصل الأول

مادة ١ : المجلس الأعلى للآثار .

ينشأ مجلس أعلى للآثار يشكّل من :

- ١) وزير المعارف
- ٢) وكيل وزارة المعارف
- ٣) مندوب عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني لا تقل مرتبته عن العاشرة
- ٤) مندوب عن وزارة الداخلية لا تقل مرتبته عن العاشرة
- ٥) مندوب عن وزارة المعارف لا تقل مرتبته عن العاشرة
- ٦) مندوب عن وزارة الحن والاعراف لا تقل مرتبته عن العاشرة
- ٧) مندوب عن وزارة الاعلام لا تقل مرتبته عن العاشرة
- ٨) مدير دائرة الآثار

٩) عضوان يختارهما رئيس المجلس من بين المواطنين المعروفين بمكانتهم العلمية العريقة واعتمادهم بالآثار والحنارات على ان تكون مدة عضبتهم سنتين قابلة للتجديد^(١) .

مادة ٢ : الهدف من انشاء المجلس الأعلى للآثار هو تجميع أكبر قدر من الخبرات لضمان وصول دائرة الآثار الى غايتها المرجوة ويختار المجلس الأعلى بالنظر في المسائل التالية :

- ١) اقتراح السياسة العامة لدائرة الآثار في مجالات صيانة وترميم وتجديد وحفر المناطق الأثرية .
- ٢) اقتراح تعديل نظام الآثار والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له .
- ٣) بيع واهداء وتبادل واعارة وقبول هبات الآثار .
- ٤) دراسة التقرير السنوي الذي يتلعه مدير الآثار عن اعمالها واقتراح مايراه بشأن المسائل الواردة فيه .
- ٥) اقتراح انشاء متاحف جديدة .
- ٦) دراسة صلاحياته الواردة في نظام الآثار .
- ٧) ما اثر القضايا الأخرى المتعلقة بالآثار التي يرى وزير المعارف احوالها اليه بناء على اقتراح مدير الآثار .

مادة ٣ : يهدف المجلس الأعلى للآثار اجتماعين على الأقل كل عام وتعتبر اجتماعات المجلس نظامية اذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية العادية واذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ويتولى مدير الآثار تنفيذ قرارات المجلس بعد اعتمادها من الرئيس .

مادة ٤ : يجوز لوزير المعارف ان يدعو المجلس الأعلى للآثار الى اجتماع استثنائي اذا دعت الحاجة الى ذلك

(١) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٦٠) وتاريخ ١٣٩٨/٢/٢٦ هـ - انظر التعديلات على النظام .

وبناءً على طلب ثلثي الأعضاء واقتضاها الملحة العامة .

مادة ٥ : تعتبر آثارا الممتلكات الثابتة والمنقولة التي بناها أو صنعها أو انتجها أو كلفها أو رسمها الإنسان قبل ٢٠٠ سنة أو تكون قد تكونت لها خصائص أثرية بفعل عوامل طبيعية قديمة ويجوز لدائرة الآثار أن تعتبر من الآثار أيضا الممتلكات الثابتة والمنقولة التي ترجع إلى عهد أحدث إذا رأت أن لها خصائص تاريخية أو فنية . ويصدر بذلك قرار من وزير المعارف بناءً على اقتراح من دائرة الآثار .

مادة ٦ : تتولى دائرة الآثار بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الدولة كل في اختصاصه للمحافظة على الآثار والمواقع الأثرية كما تتولى تقرير اثرية الأشياء والمباني التاريخية والمواقع الأثرية وما يجب تسجيله من آثار . ويحظر تسجيل اثر ما اقراره الدولة بأهميته التاريخية أو الفنية وحفظها على صيانتها وحمايتها ودراستها وإظهارها بالمظهر اللائق وفقا لأحكام هذا النظام .

مادة ٧ : الآثار نوعان : آثار ثابتة وآثار منقولة :

أ) الآثار الثابتة هي الآثار المتصلة بالأرض مثل الكهوف الطبيعية أو المحفورة التي كانت مخصصة لحاجات الإنسان القديم والصخر التي رسم أو حفر عليها الإنسان صورا أو نقوشا أو كتابات وكذلك اطلال المدن والنشآت المطورة في بطون التلال المشتركة والأبنية التاريخية المنشأة لغايات مختلفة كالساجد وأماكن العبادة الأخرى والقصر والبيوت والشافي والمدارس والقلع والحصون والأسوار والملاعب والحمامات والمدائن والقنوات المشيدة والسدود واطلال تلك المباني وما عمل بها كالأبواب والنوافذ والأعمدة والشرفات والحلالم والمقوف والأفاريز والتيجان وما إلى ذلك .

ب) الآثار المنقولة هي التي صنعت لتكون بطبيعتها منفصلة عن الأرض أو عن المباني التاريخية والتي يمكن تغيير مكانها كالمنحوتات والصكوك والنقوش والمخطوطات والضيوعات والمصنوعات مما كانت مادتها والغرض من صنعها ووجود استعمالها .

مادة ٨ : تعتبر جميع الآثار الثابتة والمنقولة والناطق الأثرية الموجودة في المملكة العربية السعودية من املاك الدولة العامة ويحتثي من ذلك :

- أ) الآثار الثابتة التي يثبت اصحابها ملكيتهم لها .
- ب) الآثار المنقولة التي سجلت أو سجل من قبل مالكها لدى دائرة الآثار .
- ج) الآثار المنقولة التي لا ترى دائرة الآثار ضرورة لتسجيلها .

مادة ٩ : لدائرة الآثار بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة اجلاء الأفراد والهيئات الذين يشغلون أبنية تاريخية أو مناطق أثرية . فان تبين ان شغلهم لهذه الأبنية أو المناطق قد تم بغير مخالفة لأحكام هذا النظام . فيحوزون من اجلائهم أو منشآتهم فيها وفقا لما نص عليه في المادة ٢١ من هذا النظام .

مادة ١٠ : لا يجوز لمالك الأرض تغيير الآثار الثابتة أو المنقولة التي قد توجد على سطحها أو في باطنها كما لا يجوز له التنقيب عن الآثار فيها .

مادة ١١ : يحظر اطلاق الآثار المنقولة أو الثابتة أو تحويرها أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها بالكتابة أو النقش عليها أو تغيير معالمها كما يحظر على الأهالي المواق الاعلانات أو وضع اللافتات في المناطق الأثرية وعلى الأبنية التاريخية المسجلة .

(٥) أضيفت مادة (٤مكرر) بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٣٩٦/١/٢٠هـ . انظر التعديلات على النظام .

مادة ١٢) يتعين عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى أو توسيعها أو تحصيلها المحافظة على المناطق والمعالم الأثرية فيها . ولا يجوز اقرار مشروعات التخطيط التي يوجد في نطاقها آثار ، الأبعد أخذ موافقة دائرة الآثار عليها . وعلى دائرة الآثار تحديد الأماكن التي يوجد فيها معالم أثرية وأحاطة جهاز تخطيط المدن علماً بذلك .

مادة ١٣) لا يجوز للبلديات أن تمنح رخص البناء والترميم في الأماكن القريبة من المواقع الأثرية والأبنية التاريخية الأبعد الحصول على موافقة إدارة الآثار لتضمن إقامة المباني الحديثة على النمط الذي تراه ملائماً للطابع الأثري .

مادة ١٤) على دائرة الآثار بالاتفاق مع الإدارات المختصة بسح الأراضي أو تحديد ها أن تحدد المناطق والسكان والتلال الأثرية القريبة من الأماكن الآهلة بالسكان حتى تعمل على عدم اشغال السكان لهذه المواقع أو المباني التاريخية .

مادة ١٥) على دائرة الآثار أن تعمل في حدود ما ترسمه الاتفاقات والمعاهدات وتوصيات المؤسسات الدولية على استعادة الآثار المهربة من السلطنة العربية السعودية وأن تساعد كذلك على إعادة الآثار الأجنبية المهربة بشروط المعاملة بالمثل .
الفصل الثاني :-

(الآثار الثابتة)

مادة ١٦) لدائرة الآثار أن تعين ما يجب أن يحافظ عليه من مناطق أثرية أو أبنية تاريخية أو أحياء قديمة وذلك لحمايتها وتأمين صيانتها . وعلى دائرة الآثار أن تعمل على تسجيلها في سجل المناطق الأثرية والأبنية التاريخية وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار وصدر قرار وزاري بالتسجيل وينص في قرار التسجيل على حقوق الارتفاع التي تترتب على العقارات المجاورة وتبلغ هذه القرارات إلى المالكين أو التصرفين والى السلطات الإدارية والبلدية ذات العلاقة .

مادة ١٧) على الوزارات والجهات واللجان المختصة عند تنشيط أو تجديد المدن والقرى التي توجد فيها مناطق أثرية أو أبنية تاريخية كاهلي الملاك والتصرفين مراعاة حقوق الارتفاع التي تضعها دائرة الآثار وتنص على حقوق الارتفاع ایجاد حرم غير مبني حول المناطق الأثرية والمباني التاريخية وتحديد طراز الأبنية الجديدة أو السجدة وارتفاعاتها ومواد بنائها وألوانها لتكون المنشآت الجديدة متجانسة مع المنشآت القديمة .

مادة ١٨) لدائرة الآثار أن تجيز بأذن خطي التصرف في المناطق الأثرية والأبنية التاريخية التي لا ترى ضرورة لتسجيلها .

مادة ١٩) يجوز بناءاً على اقتراح من المجلس الأعلى للآثار شطب تسجيل منطقة أثرية أو بناءاً تاريخي ويصدر بذلك قرار وزاري ينشر في الجريدة الرسمية ويثبت في سجل الآثار .

مادة ٢٠) يجوز أن تبقى المباني التاريخية المسجلة التي يملكها أفراد تحت يد مالكيها والمنفعين بها .

مادة ٢١) يجوز لدائرة الآثار حق استلاك أي مبنى تاريخي أو منطقة أثرية على أن يجري الاستلاك وفق قواعد نزع الملكية للمنفعة العامة . كذلك يجوز لدائرة الآثار أن تمتلك المباني أو الأراضي المجاورة للآثار الثابتة

السجلة بقصد تحرير هذه الآثار وإظهار معالمها ويقرر التعويض عن الامتلاك بصرف النظر عن القيمة الأثرية والفنية والتاريخية للأبنية والمناطق المستصلحة .

مادة ٢٢ (دائرة الآثار وحدها هي التي تقوم بصيانة وترميم الآثار الثابتة السجلة للحفاضة عليها والابقاء على معالمها ولا يحق للمالك أو المتصرف الاعتراض على ذلك .

مادة ٢٣ (لا يجوز أن تكون الأرض الأثرية السجلة مستودعات للأنقاض كما لا يجوز أن يقام فيها بناء أو مقبرة أو وسائل للري أو أن يحفر أو يخرس أو يقطع منها شجر وبما سوى ذلك مما يترتب عليه تغيير في معالم تلك الأرض بدون ترخيص من دائرة الآثار وإشرافها ويحظر استعمال أنقاض الأبنية التاريخية المشهدة والخرائب الأثرية أو أخذ أثرية أو أحجار من المنايا الأثرية دون ترخيص خاص من دائرة الآثار .

مادة ٢٤ (على كل من اكتشف أثراً ثابتاً أو اتصل به خبر الاكتشاف أن يبلغ في أقرب وقت ممكن أقرب سلطة حكومية إليه وعلى هذه السلطة أن تحيط دائرة الآثار علماً بذلك فوراً حتى تتمكن من اجراء اللازم ويجوز بتقرر من وزير المعارف بناءً على اقتراح دائرة الآثار أن يمنح المكتشف أو المخبر مكافأة مناسبة .

مادة ٢٥ (على كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل بناءً تاريخياً أو منطقة أثرية أن يسمح لموظفي الآثار بالدخول للاطلاع عليه ودراسته ورسمه وتصويره .

مادة ٢٦ (إذا أراد مالك أحد الآثار الثابتة السجلة التصرف فيه تصرفاً ناقلاً للملكية أو يؤمّل إلى نقلها فعلياً أن ينفذ في العقد على أن عقاره مسجل وأن يخبر دائرة الآثار بذلك خلال اسبوع واحد من إبرام التصرف .

الفصل الثالث

(الآثار المنقولة)

مادة ٢٧ (لا يجوز بيع أو هدايا الآثار المنقولة التي تملكها الدولة وتحفظها في متاحفها ويجوز بيع ما يمكن الاستغناء عنه من الآثار المنقولة لكثرة وجود ما يماثلها على أن يكون ذلك بقرار من وزير المعارف بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار .

مادة ٢٨ (يجوز تبادل الآثار المنقولة أو نماذج (قوالب) عنها مع المتاحف والمعاهد العلمية إذا كان في هذه المبادلة فائدة وذلك بقرار من وزير المعارف بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار .

مادة ٢٩ (للهيئات والأشخاص حق اقتناء الآثار المنقولة والاحتفاظ بها في مجموعات خاصة على أن تعرض على دائرة الآثار لتسجيل الهام منها وباعتبارها آثاراً للسجل مسئولاً عن الحفاضة عليها وعدم أحداث أي تغيير فيه فإذا تعرض الأثر للضياع أو التلف وجب على المقتني إخطار دائرة الآثار في الحال وتسري هذه القيود على كل أثر لم يعرض على دائرة الآثار لتسجيله .

مادة ٣٠ (على من يملك أثراً منقولاً أن يقوم بعرضه على دائرة الآثار بغية تسجيله في مدة أقصاها أربعة شهور من تاريخ نفاذ هذا النظام ومن توجد في حيازته تحف أثرية بعد ذلك التاريخ غير مسجلة

المجلس
١٣

أو مرخصة تصادر ويعاقب عليها .

مادة (٣١) على الهيئات والأفراد ممن لديهم آثار منقولة الاحتفاظ بسجلات لأشياء ما يحوزتهم من آثار ولدائرة الآثار حتى فحص هذه السجلات كلما اقتضت الضرورة وعلى الهيئات والأفراد اعطائهم الدائرة عما يستجد في مجموعاتهم من قطع أثرية .

مادة (٣٢) يجوز انتقال ملكية الآثار المنقولة المسجلة على أنه يجب على المالك السابق إبلاغ إدارة الآثار اسم المالك الجديد ومكان إقامته في خلال اسبوع من تاريخ انتقال الملكية وإذا كان المالك الجديد اجنبيا وكان يرغب في تصدير الآثار إلى الخارج فلا يتم عقد التنازل إلا بعد حصوله على ترخيص بالتصدير .

مادة (٣٣) على كل من يعثر صادقة على أثر منقول أن يخبر بذلك أقرب سلطة إدارية في اقرب وقت ممكن وعلى السلطة الإدارية أن تخبر فوراً دائرة الآثار فإذا قررت دائرة الآثار الاحتفاظ بالآثار فعليها أن تدفع لمن عثر عليه مكافأة نقدية ملائمة لا تقل عن جوهر الأثر إذا كان من المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وإذا زادت قيمة الأثر عن الفاريال سعودي تؤخذ موافقة المجلس الأعلى للآثار على أن يصدر بالمكافأة قرار من وزير المعارف فإذا قررت دائرة الآثار ترك الأثر في حيازة من عثر عليه فعليها أن تسجله وتعيده إليه مع بيان كتابي يحتوي على رقم السجل .

مادة (٣٤) على كل من علم باكتشاف أثر منقول أو بوجود أثر لم يسجله ما حبه أن يخبر دائرة الآثار بذلك ويجوز للدائرة بقرار من وزير المعارف أن تمنح المكبر مكافأة مناسبة .

مادة (٣٥) يجوز لدائرة الآثار بقرار من وزير المعارف بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار أن تشتري للمصلحة العامة أي أثر منقول من الآثار المسجلة التي تكون في حيازة الأشخاص والهيئات وما تعتبره في عداد الآثار المنقولة من أجزاء الآثار الثابتة التي لم تعد شخصياً تاريخياً أو موقعاً أثرياً سجلاً .

مادة (٣٦) لدائرة الآثار أن تطلب من الحافزين على الآثار المسجلة أي أثر كان بقصد دراسته أو رسمه أو تصويره أو أخذ قالب أو عرضه مدة مؤقتة في أحد المعارف على أن تعيده لصاحبه سالماً فور الانتهاء من العمل الذي طلب من أجله .

مادة (٣٧) لا يجوز نقل الآثار المنقولة المسجلة التي بحوزة الأفراد أو الهيئات من مكان إلى آخر دون تصريح من دائرة الآثار وعلى هذه الدائرة أن تقدم خبرتها لنقل هذه الآثار بالطرق الفنية إذا رأت ضرورة لذلك .

الفصل الرابع

الاتجار بالآثار

مادة (٣٨) يسمح بالاتجار بالآثار ضمن الحدود التي يرسمها هذا النظام وبموجب ترخيص رسمي من دائرة الآثار مدته سنة واحدة قابلة للتجديد لقاء رسم سنوي يحدد بقرار من وزير المعارف .

مادة (٣٩) الآثار التي يجوز الاتجار بها هي الآثار المنقولة المسجلة لدى دائرة الآثار أو التي صرحت

...

الدائرة بعدم الحاجة لتسجيلها على انه يجوز لتجار الآثار ان يمتلكوا آثارا اخرى على ان يبادروا الى عرضها على دائرة الآثار خلال اسبوع من اقتنائهم لها وان يقدموا بيانات صحيحة عن مصادر الآثار التي ابتاعوها .

مادة (٤٠) يجب ان يتضمن الترخيص بمطاطي تجارة الآثار اسم التاجر وشهرته ومحل اقامته وتحديد المكان الذي سيتخذ مقر لتجارته .

مادة (٤١) على كل تاجر مرخص له ان يراعي الشروط التالية واية شروط اخرى تترى دائرة الآثار ضرورة اضافتها على الترخيص . -

أ - ان يحسب سجلات رسمية تقدم بها دائرة الآثار لهذا الغرض يبين فيها محتويات مخزونه بالتفصيل ومعاملات البيع والشراء التي يقوم بها يوميا وان يقدم هذه السجلات لدى كل طلب من موظفي الدائرة المختصين .

ب - ان يبرز لموظفي الآثار عند التفتيش كل اثر لديه ويقدم لهم التسهيلات اللازمة .

ج - ان يزود دائرة الآثار بصورة اى اثر كان من الآثار الموجودة في حوزته او يسهج للدائرة بتصويره اذا طلب اليه ذلك .

د - ان يقدم بها تاعهبريا الى دائرة الآثار عن كل اثر يشتريه او يبيعه مع التفاصيل المتعلقة بأوصاف الاثر وهوية البائع او المشتري الجديد .

هـ - ان يعلق على باب محله السجل اعلانا يبين فيه انه مرخص بتجارة الآثار وان يعلق في مكان ظاهر من محله باللغة العربية والانجليزية ان تصدر الآثار الى خارج البلاد خاصص لاجازة تسحبها دائرة الآثار .

مادة (٤٢) لموظفي الآثار المختصين في اى وقت حق تفتيش محلات تجارة الآثار وفحص سجلاتها ويشمل هذا الحق السكن الشخصي لتاجر الآثار اذا كان هذا السكن معدا لخص الآثار او الاتجار بها بموجب الرخصة الممنوحة له .

مادة (٤٣) لايجوز لتاجر الآثار ان يحزن احدا على التفتيش غير المرخص واذا ثبت اسبابه في شيء من ذلك على اى نحو تلفي رخصته .

مادة (٤٤) لدائرة الآثار الغاء او عدم تجديد الترخيص الممنوح لتاجر الآثار اذا خالف احكام هذا النظام او الشروط المنصوص عليها في المادة (٤١) .

مادة (٤٥) اذا تمت دائرة الآثار رخصة الاتجار بالآثار او قررت عدم تجديد ها وجب على التاجر ان يتوقف عن شراء الآثار وعندئذ يسهج له بيع ما لديه منها خلال سنة قابلة للتجديد لقاء الرسم المشار اليه في المادة (٣٨) واذا بقيت آثار لديه بعد ذلك عولت معاملة الآثار المسجلة في حيازة الافراد وفقا للمادة (٢٩) .

وفي الاحوال السابقة لايجوز منح رخصة جديدة للتاجر قبل مضي سنة على الاقل على تصفية اعمال تجارته بالآثار .

...

الخاتمة
١١٧٥

الفصل الخامس:

(تصدير الآثار)

مادة (٤٦) تصدير الآثار الى خارج البلاد يخضع لترخيص^{خاص} يتسلحه دائرة الآثار وفق الأحكام الواردة في هذا النظام ولهذه الدائرة الحق في أن ترفض السماح بتصدير أى أثر اذا تبين لها أن في ذلك افقارا للتراث الأثرى أو الغنى للبلاد .

مادة (٤٧) على كل من يود أن يصدر اثارا موجودة في حوزته أن يقدم طلبا بذلك الى دائرة الآثار يتضمن البيانات التالية :

- أ - اسم طالب التصدير وشهرته ومهنته وسجل اقامته وجنسيته .
- ب - الميناء أو المحطة أو مركز الحدود الذى يود تصدير الآثار منه .
- ج - المكان الذى ستصدر اليه الآثار واسم الشخص المرسل اليه .
- د - كيفية حصول المصدر على الآثار المراد تصديرها .
- هـ - وصف الآثار مع بيان عددها ونوعها وبقيتها والتمن المقدّر لها وعلى طالب التصدير ان يعرض الآثار على دائرة الآثار قبل تصديرها .

مادة (٤٨) لدائرة الآثار بعد دراسة الآثار المطلوب تصديرها أن تبيح التصدير أو ترفضه أو تشتري ما تشاء من هذه الآثار بالسعر المقدّر المثبت بطلب التصدير الا اذا تبين للدائرة وجود تفاوت ظاهر بين القيمة المذكورة في طلب التصدير والقيمة المقدرة من قبل الدائرة وفي هذه الحالة يؤخذ بالقيمة الأخيرة على أن يصدر بالشراء قرار من وزير المعارف .

٤ (٤٩) تخضع الآثار المراد تصديرها للأجراءات التالية :

- أ - اذا جاوزت قيمة الأثر أو الآثار المقترح تصديرها ألف ريال سعودي وجب الحصول على موافقة المجلس الأعلى للآثار بناءً على اقتراح مدير الآثار .
- ب - اذا جاوزت قيمة الأثر أو الآثار المقترح تصديرها خمسة آلاف ريال سعودي وجب الحصول على موافقة وزير المعارف بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للآثار وفي كلتا الحالتين تتولى ادارة - الآثار تقدير القيمة الحقيقية للآثار .

مادة (٥٠) اذا أجازت دائرة الآثار تصدير اثرا منح المصدر اجازة رسمية للتصدير من الإدارة المذكورة وعلى المصدر أن يدفع رسم تصدير محدود مقداره كما يلي :

٥ ٪ من قيمة الأثر الذى لا تتجاوز قيمته المقدرة (٥٠٠) ريال سعودى ٢٥ ٪ من قيمة الأثر الذى تتجاوز قيمته المقدرة (٥٠٠) ريال سعودى .

وتعتبر القيمة التي يحددها المصدر في طلبه أساسا في استيفاء الرسم الا اذا تبين لدائرة الآثار وجود تفاوت ظاهر بين القيمة المذكورة والقيمة الحقيقية للأثر وفي هذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة القيمة التي تقدرها دائرة الآثار .

مادة (٥١) لدائرة الآثار أن تعطي اجازة تصدير للأشياء التالية بدون استيفاء اية رسوم :

- أ - الآثار التي تتبعها هي للأفراد والجمعيات المختلفة .

ب - الآثار التي تقرر تبادلها مع المتاحف والهيئات العلمية خارج المملكة العربية السعودية .

ج - الآثار التي تخصص للهيئة أو جمعية علمية على أثر تنقيبات رسمية مرخصة قامت بها -

مادة (٥٢) على طالب اجازة التصدير أن يقوم على نفقته بتغليف الآثار المرخص بتصديرها وعلى دائرة الآثار أن تختصها وتلتصق عليها كشفا رسميا يبين فيه رقم اجازة التصدير وتاريخها -

مادة (٥٣) على مصدر الآثار أن يبرز رخصة التصدير التي موطئها الجمارك والبريد والأمن وغيرهم من المسؤولين لدى كل طلب وعلى هؤلاء الموظفين مصادرة كل أثر لا يحمل صاحبه اجازة تصدير بموجب مقرر رسمي وتعليم المصادرات الى دائرة الآثار .

الفصل السادس

(التنقيب عن الآثار)

مادة (٥٤) أ - يقصد بالتنقيب عن الآثار جميع أعمال الحفر والسير والتحرى التي تستهدف العثور على آثار متخفية أو غير متخفية في باطن الأرض أو على سطحها أو في مجاري المياه أو البحيرات أو غيبي المياه الإقليمية .

ب - لا يجوز نهش القبر أو الساس بحرثها بحثا عن آثار فيها أو سميا للوصول الى آثار يحتفل بوجودها تحت التراب -

مادة (٥٥) دائرة الآثار وحدها صاحبة الحق في القيام بأعمال الحفر أو السير أو التحري في المملكة العربية السعودية ويجوز للهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الأثرية التنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقا لأحكام هذا النظام .

مادة (٥٦) لدائرة الآثار أو الهيئة أو الجمعية أو البعثة التي يرخص لها بالتنقيب أن تنقب في أملاك الدولة وأملاك الأفراد أو الهيئات على أن تماند الأملاك التي لا تخص الدولة الى حالتها التي كانت عليها وان يعرض القائم بالتنقيب أصحابها عما يلحقهم من أضرار ويجوز تعديده هذا التصريح بعد انشائها موسم التنقيب بقرار من وزير المعارف بناء على اقتراح لجنة يشكها لهذا الغرض . ويجوز للهيئة أو الجمعية أو البعثة التي يرخص لها بالتنقيب في أملاك الأفراد أو المؤسسات أن تشترى المساحة المراد اجراؤها بالتنقيب فيها على أن تصبح هذه المساحة بمجرد الشراء ملكا من أملاك الدولة وتسجل في سجل هذه الأملاك .

مادة (٥٧) لا تشترط تراخيص الحفر للهيئات العلمية والجمعيات والبعثات الا بعد التأكد من قدرتها وكفايتها من الوجهتين العلمية والمالية .

مادة (٥٨) يقدم طلب الترخيص باسم مدير الآثار وعليه أن يتأكد من أن يتضمن البيانات التالية :

أ - أسم وصفة الهيئة أو الجمعية العلمية أو البعثة وخبرتها السابقة وعدد أفرادها ومؤهلاتهم شريطة أن تضم البعثة بين أفرادها مساعدا رسميا وبصريا .



ب- الموقع الأثرى المراد التنقيب فيه مصحوبا بخريطة تبين حدود منطقة التنقيب.

ج- برنامج التنقيب وتوقيته .

ويوقع على ترخيص التنقيب وزير المعارف ومدبر إدارة الآثار .

مادة (٥٩) على الهيئات والجمعيات والبعثات المصرح لها بالتنقيب التقيد بما يلي :

أ- العناية بتصوير رسم الموقع الأثرى وكل ما يكشف من آثار حسب المقاييس المتعارف عليها

وأعداد مجموعة من الصور من أعمال التنقيب الهامة والآثار المكتشفة .

ب- العناية بتسجيل الآثار يوما بعد يوم في سجل خاص تقدمه دائرة الآثار ومعاد السجل إلى

دائرة الآثار في آخر الموسم .

ج- عدم إزالة أي جزء من المباني الأثرية إلا بعد موافقة دائرة الآثار .

د- القيام بما تحتاجه الآثار المكتشفة من حفظ وعناية أولية .

هـ- تزويد دائرة الآثار بأنها أعمال التنقيب في فترات تقاربه لا تتجاوز خمسة عشر يوما وليلة .

الدائرة حق نشر هذه الأنباء ولا يجوز للبعثة أو الجمعية أو الهيئة المرخصة أن تدعي شيئا

من أخبار التنقيب قبل إبلاغ دائرة الآثار .

و- تقديم تقرير موجز في نهاية كل موسم مصحوبا بمخططات التنقيبات كما أن على التنقيب أن يقدم

بيانات رسوم وصور شمسية لجميع الآثار التي اكتشفها وما تطلبه دائرة الآثار من معلومات

أضافية .

ز- تقديم تقرير علمي خصل صالح للنشر عن نتائج التنقيب في مدة لا تتجاوز السنة من نهاية

كل موسم .

ح- قبول سئل عن دائرة الآثار وتمكينه من الاطلاع والأشراف التام على أعمال التنقيب وعلى ما يكشف

عنه من آثار وإطلاعه كذلك على سجل الآثار وتكوين نفقة السئل على صاحب الترخيص بالتنقيب .

ط- تسليم ما يكشف عنه من آثار منقولة في نهاية كل موسم إلى دائرة الآثار وتعمل نفقة تغليفها

ونقلها إلى المكان الذي تعينه هذه الدائرة على أن لا تنقل من منطقة التنقيب إلا بعد

الحصول على موافقة دائرة الآثار .

مادة (٦٠) على الهيئات والجمعيات العلمية والبعثات المرخص لها بالتنقيب أن تسمح بزيارة مثلي دائرة

الآثار كلما أرادوا ذلك كما أن عليها أن تسمح بزيارة علماء الآثار بشرط أن يحافظوا على حقوق

الملكية العلمية للتحقيقين .

مادة (٦١) إذا خالفت الهيئة أو الجمعية أو البعثة المرخص لها بالتنقيب أي شرط من الشروط المنصوص عليها

في المادة (٥٩) فللدائرة الآثار وقف أعمال التنقيب فوراً حتى تزال المخالفة وإذا زادت هذه الدائرة

أن المخالفة جسيمة فلها أن تلغي الترخيص بقرار من وزير المعارف .

بإمضاء مجلس الوزراء
١٣٧٥

- مادة (٦٢) إذا توفقت الهيئة أو الجمعية أو البعثة عن التنقيب خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر تقبله دائرة الآثار فلوزير المعارف أن يلغي الترخيص كما يجوز منح الترخيص بالتنقيب في المنطقة نفسها لأية هيئة أو جمعية أو بعثة أخرى .
- مادة (٦٣) لدائرة الآثار أن توقف أعمال التنقيب إذا رأت ما يستدعي سلامة البعثة على أن يصدر بذلك قرار من وزير المعارف .
- مادة (٦٤) على الهيئة أو الجمعية أو البعثة المنقبة أن تنشر النتائج العلمية لنتائجها خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء أعمالها ولا جاز لدائرة الآثار أن تقوم بذلك بنفسها أو تمنح بئسها أو يبعثه لأي فرد أو هيئة أخرى ولا يمكن للجهة المنقبة حق الاعتراض على دائرة الآثار أو - المكلف من قبلها بالنشر - .
- مادة (٦٥) جميع الآثار المكتشفة التي تعتبر عليها الهيئة أو الجمعية أو البعثة المنقبة هي ملك الدولة ولا يجوز التنازل عنها وخاصة ما يمكن أن تؤول منها مجموعات تامة مثل حضارات الهلال وناربخا وقنوتها وصناعاتها ومع هذا يجوز لدائرة الآثار أن تمنح الهيئة أو الجمعية أو البعثة المنقبة بعض الآثار المنقولة التي لها ما يماثلها فيما كشفت عنه في نفس منطقة التنقيب وذلك للدعاية خارج البلاد للحضارات التي ازدهرت في أراضي المملكة العربية السعودية ورفعة في تشجيع الباحثين الأجانب على الدراسات الأثرية وتجهيزها لهم على أن يكون هذا المنح بعد تقديم التقرير العلمي الفصل المشار إليه في الفقرة (ز) من المادة (٥٩) وعلى الهيئة أو الجمعية أو البعثة المنقبة أن تعرض الآثار المنقولة لها خلال سنة على الأكثر في إحدى المتاحف العامة أو المتاحف الخاصة بالبحر - .
- مادة (٦٦) لدائرة الآثار أن تتعاون مع الهيئات العلمية وبعثات التنقيب في إجراء بعض التنقيبات الأثرية على أن تعدد شروط هذا التعاون من النواحي العلمية والفنية والمالية في تراخيص التنقيب وفي تراخيص خاصة - .

الفصل الثاني - - - - -

(المقروءات)

- مادة (٦٧) يعاقب بالعقوبات من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة (٢٥٠) ريال سعودي إلى عشرة آلاف ريال سعودي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أخذ أو حفر أو ألق أو غرق أو هدم أو رسم بغير إذن أثار ثابتة أو جزء منه أو أثاراً متقولة لم تسمح دائرة الآثار بالتصرف به سواء كان في ملكك الدولة أو في حيازة الأضرار .
- مادة (٦٨) يعاقب بالعقوبات من سنتين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسمائة إلى عشرة آلاف ريال سعودي كل من سرق أثاراً من ممتلكات الدولة أو الأفراد مع استعادة الأثر المفقود .



مادة (٦٩) يعاقب بالعيب من شهر إلى سنتين وغرامة من مائة إلى ألف ريال سعودي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من :

- أ- أجرى التقيب عن الآثار أو ساعد أو حرض عليه بدون ترخيص.
- ب- أضر بالآثار بدون ترخيص.

- ج- تاجر بالآثار خلافاً لشروط الاتجار المشا إليه في المادة (٤١) .
- د- صدر أو حاول أو ساعد على تصدير الآثار بدون ترخيص.

مادة (٧٠) يعاقب كل من زاد في بناء غار أثري أو بني على موقع أثري مسجل أو خالف الشروط وعقود الارتفاق المفروضة على العقارات والأراضي المجاورة للمباني التاريخية والمناطق الأثرية بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٩) بالإضافة إلى إجبار المخالف على إزالة ما استحدث وأعادة المكان طس ما كان عليه على نفقته وتحت اشراف دائرة الآثار.

مادة (٧١) يعاقب بالعيب (١٥) يوماً إلى ستة أشهر وغرامة من خمسين إلى خمسمائة ريال سعودي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من :

- أ- اقتنى آثاراً غير مسجلة.
- ب- نقل آثاراً من مكان إلى آخر بدون ترخيص.

- ج- اخذ انقاضاً أو احجاراً أو اثرية من مكان أثري بدون ترخيص.

مادة (٧٢) يعاقب بالعيب من اسبوع إلى شهر وغرامة من عشرة ريالات إلى مائة ريال سعودي أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من :

- أ- شوه أثراً بالحفر أو بالكتابة أو بالدهان أو بالصاق إعلانات أو بوضع لافتات.
- ب- دخل الشاحق والأماكن الأثرية بدون تصريح أو بدون دفع الرسم المقرر.
- ج- خالف أي حكم من احكام هذا النظام.

مادة (٧٣) على المخالف في جميع الأحوال إزالة اصاب المخالفة ورد الشيء إلى أصله في مدة تعينها دائرة الآثار فإذا لم يفعل قامت بذلك دائرة الآثار على نفقته.

مادة (٧٤) مصادر كل أثر منقول خالف صاحبه احكام المواد (٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٥٥) .

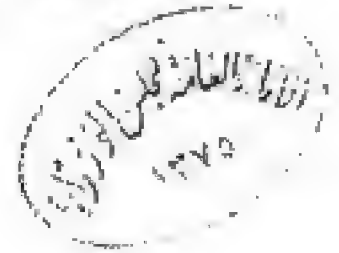
مادة (٧٥) كل أثر مصادر أو ي ضبط بمقتضى احكام هذا النظام يسلم فوراً إلى دائرة الآثار.

مادة (٧٦) تقوم السلطات التنفيذية العامة بما يلي على طلب دائرة الآثار بلاحقة المتهمين بارتكاب المخالفات المعاقب عليها بمقتضى هذا النظام والتحقيق في التهم المنسوبة اليهم وتوجيه الاتهام اليهم بارتكابها وإقامة الدعوى الجزائية ضد هم.

مادة (٧٧) تتولى محاكمة المتهمين بارتكاب المخالفات المعاقب عليها بمقتضى هذا النظام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء وتعتبر قرارات هذه الهيئة نهائية بعد تصديقها من رئيس مجلس الوزراء .



- مادة (٧٨) - وزير المعارف إصدار اللوائح التنفيذية .
مادة (٧٩) - يختص مجلس الوزراء في تغيير هذا النظام .



التعديلات التي طرأت على النظام

الرقم ١ - م / ٢ -

التاريخ ١ - ١٢٩٦ / ١ / ٢٠

بسم الله تعالى ،

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٦) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ١٢٩٧ / ١٠ / ٢٦ هـ

وبعد الاطلاع على نظام الآثار ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢٦) وتاريخ ١٢٩٢ / ٦ / ٢٢ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) وتاريخ ١٢٩٦ / ١ / ١٧ هـ

رسمنا بما هو آت :

اولا ، - حذف مادة بعد المادة (الرابعة) ، تكون المادة (٤) مكررا من نظام الآثار نصها
كما يلي ،

تخصص مكافأة لرئيس المجلس الاعلى للآثار لاعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد

بقرار من مجلس الوزراء -

ثانيا ، - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المعارف ورئيس المجلس الاعلى للآثار تنفيذ مرسومنا هذا



قرار رقم ٨٩ وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٣٩٦ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا والمرفوعة بكتاب معالي وزير المعارف ورئيس المجلس الأعلى للآثار رقم ٥٣٧ في ٩ / ٢ / ٩٥ هـ المتضمن الاشارة الى اقتراح ادارة الآثار الذي عرض على المجلس الأعلى للآثار في دورة انعقاد الثانية لعام ٩٤ هـ والذي تضمن طلب تحديد مكافأة لعضاء المجلس الأعلى للآثار اسوة بما يعطى للمجالس الأخرى وحيث وافق المجلس الأعلى للآثار على ذلك الاقتراح واوصى بمعرضه على المقام السامي لاخذ الموافقة على اضافة مادة جديدة الى مواد نظام الآثار الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم ٢٦ / م في ٢٣ / ٦ / ٩٢ هـ وبدي أن تكون المادة تالية للمادة الرابعة مقترحا أن يكون نصها كما يلي :-

(تخصص مكافأة لرئيس المجلس الأعلى للآثار وعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء) ، وقد اقترح المجلس الأعلى للآثار على أن يكون قرار المكافأة على النحو التالي :- (تصرف مكافأة مقطوعة لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى للآثار بما فيهم الرئيس مبلغ خمسمائة ريال عن كل جلسة على الا يزيد المبلغ الذي يصرف لكل عضو عن ستة آلاف ريال سنويا) . وبعد الاطلاع على توصية اللجنة المالية رقم ٢٣٤ في ١ / ٥ / ١٣٩٥ هـ .

بقراري :

- ١ - الموافقة على طلب وزير المعارف ورئيس المجلس الأعلى للآثار اضافة مادة بعد المادة الرابعة تكون المادة (٤ م) مكرر من نظام الآثار نصها كما يلي (تخصص مكافأة لرئيس المجلس الأعلى للآثار وعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء) وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك .
 - ٢ - صرف مكافأة مقطوعة لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى للآثار بما فيهم الرئيس قدرها خمسمائة ريال عن كل جلسة على الا يزيد المبلغ الذي يصرف لكل عضو عن ستة آلاف ريال سنويا .
- ولما ذكره

نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله تعالى

نحن خالد بن هذا لعنيز آل سعود

ملك الملكية العربية السعوديه

بعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٢٢/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الأشرار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦ / ٢) وتاريخ ١٣٢٢/٦/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٣٩٨/٢/٢١ هـ .

رسمها هوآت :

اولا - يضاف النص الآتي الى نهاية المادة الاولى من نظام الأشرار :

“ ويجوز اعادة تشكيل المجلس الاطلى لالأشرار بقرار من مجلس

الوزراء ، بناءً على اقتراح وزير المعارف ، ورئيس المجلس الاطلى لالأشرار ” .

ثانيا - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير المعارف ، ورئيس المجلس الاطلى

للأشرار تنفيذ مرسومها هذا ،

الموضوع

تاريخ ٢١ / ٢ / ١٣٩٨ هـ

قرار رقم ٢٢٥

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الشئطة على خطاب معالي وزير المعارف ورئيس المجلس الاعلى للآثار رقم ١٠٢٩/١٥/١/٣٦ في ٢٣/٤/١٣٩٧ هـ الذى اشار فيه الى الساء الاولى من نظام الآثار الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم ٢٦/م في ٢٣/٦/١٣٩٢ هـ والسبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٤ في ١٨/٦/١٣٩٢ هـ وحيث تنص الساء المذكورة على تشكيل المجلس الاعلى للآثار على النحو التالي :

- ١- وزير المعارف
 - ٢- وكيل وزارة المعارف
 - ٣- مندوب عن وزارة السالية والاقتصاد الوطني لا تقل مرتبته عن العاشرة
 - ٤- مندوب عن وزارة الداخلية
 - ٥- مندوب عن وزارة المعارف
 - ٦- مندوب عن وزارة الحج والاقاف
 - ٧- مندوب عن وزارة الاعلام
 - ٨- مدير ادارة الآثار
 - ٩- عضوان يختارهما رئيس المجلس من بين السواطين المعروفين بمكانتهم العلمية الرفوقة
- واهتمامهم بالآثار والحضارات على ان تكون مدة عضويتهم سنتين قابلة للتجديد .
- هنا على المذكرة التي عرضت على المجلس الاعلى للآثار في دورة انعقاده السابعة بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٧ هـ بصدور النظر في موضوع طلب اضافة عضوفي تشكيل المجلس يمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية فيما يخص تخطيط المدن نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط بين مسئوليات وسهام تخطيط المدن وبين مواضع المعالم التاريخية والأثرية في كافة انحاء المدن .
- وسا هو جدير بالذكر ان مثل وزارة الداخلية في مجلس الآثار سابقا هو مدير عام تخطيط المدن وذلك قبل انشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- عليه فقد وافق المجلس الاعلى للآثار بموجب التوصية (الخاصة) من المحضر الرفوق على اقتراح طلب اضافة عضو يمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية - تخطيط المدن - الى تشكيل المجلس الاعلى

.../...

الموضوع

للآثار وإضافة الى ذلك اقترح المجلس طلب زيادة اعضاء اهل الخبرة من المواطنين عما تضمنته الفقرة تاسعا من المادة الاولى من نظام الآثار حسب ما هو موضح اعلاه بحيث يصبح عدد الاعضاء ثلاثة بدلا من اثنين نظرا لما حققه ذلك من زيادة في الاستفادة من خبرات المواطنين من لهم علاقات وطيدة بالمواضيع المختلفة في مجال الآثار والحضارات ، هذا وقد اوصى المجلس الاعلى للآثار برفع الطلب لقيام مجلس الوزراء

لذا يرجو معاليه الموافقة على ما يلي :

اولا : اضافة فقرة جديدة بعد الفقرة (٧) من المادة الاولى من نظام الآثار تكون كالآتي :

(٧ أ - مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية)

ثانيا : تعديل الفقرة (٩) من المادة الاولى من نظام الآثار بحيث تكون كالآتي :

(ثلاثة اعضاء يختارهم رئيس المجلس من بين المواطنين ... الخ)

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٥ / ١٠٠ في ١٤ / ٧ / ١٤٢٧ هـ في الموضوع .

يقرر

١ - اضافة النص الآتي الى نهاية المادة الاولى من نظام الآثار الصادر بالمرسوم الملكي


رقم ٢٦ / م وتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٣٩٢ هـ .

وبحسب اعادة تشكيل المجلس الاعلى للآثار بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير

المعارف ورئيس المجلس الاعلى للآثار .

٢ - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرفقة بهذا .

ولما ذكر حـ رر


نائب رئيس مجلس الوزراء